جابر عصفور... الناقد أم التنويري؟

معن البياري

استحقّت جهودُ للناقد، الراحل أخيراً عن 77 عاما، جابر عصفور، التثمين، سيما وأن درسَه طه حسين وروايات عديدةً ونصوصا وفيرة من الشعر الحديث (وبعض القديم)، وكذا مطالعاته في النقد العربي، حديثه وعتيقه، وكذا في النظريات النقدية الغربية التي ترجم كتبا عنها أيضا، انطبعا بذائقةٍ عاليةٍ، وتبصّر ظاهر في الأعمال الأدبية، في الشكل وتجاربيه، وفي المضامين والمرسلات، وبلغةٍ اتّصفت غالبا بليونةٍ، ونمّت عن درايةٍ بمناهج التحليل والتفكيك الأدبي. ويُحسب للراحل، وهو أستاذٌ جامعيٌ، أن إطلالاته النقدية طافت على نتاجات أسماء عربيةٍ بلا عدد من مختلف الأجيال. وإلى داْبه هذا الذي واصله عقودا بمثابرةٍ كان يُغبط عليها، كان عصفور وراء تأسيس المجلس القومي للثقافة وتولّى رئاسته سنواتٍ، المؤسسة المصرية التي كان انفتاحها على الفضاء العربي من أهم عناوينها. كما أسّس المركز القومي للترجمة الذي يسّر ترجماتٍ وفيرةً، لها قيمة عالية في غالبها، لنصوصٍ متنوعةٍ من لغاتٍ عديدة. وفي الغضون، ظلّ صاحب «غواية التراث» صاحب حضورٍ واسعٍ في منابر ثقافية عربية، وفي دورياتٍ وصحف عدة. ومن فرط ما كان عليه نُشاطُه، في عمله الوظيفي، وفي متابعاته وكتاباته هنا وهناك، وإشرافه على أطروحاتٍ جامعيةٍ، ومشاركاته في ندواتٍ ومؤتمراتٍ في المشارق والمغارب، وإصداراته الكتب (60 كتابا)، فإن سؤالا كان يُبديه معارفه بشأن إدارته نهاراته ومساءاته.

لم يحضُر جابر عصفور نفسَه في الدرس الأدبي والترجمة والتدريس والتنشيط الثقافي، وإنما وازى هذا كله بحضوره صاحب رأيٍ في الشأن العام، لقناعةٍ أقام عليها بأن دورا يلزم أن يؤدّيه المثقف، سيما النقدي، في مجتمعه، لكنه، في محكّاتٍ غير قليلة في حاله هذا، خصم كثيرا من صورته، وأذى شخصه، سيما وأن خياراتٍ اتّجه إليها لم تتّسق مع دعاويه وادّعاءاته، ومع خطابه وما واظب على الجهر به. ولا يتصل هذا القول بعمله الرسمي ذاك إبّان نظام حسني مبارك، فقد كان يعمل في الدولة المصرية، وأجاد وأضاف في ما صنع، ولا في صمّته المديد عن سوءاتٍ كثيرةٍ لهذا النظام، وإنما هو قولٌ متعلق بمماالته مبارك في غضون مظاهرات ثورة يناير، وقد اعتبر في أثنائها أن لا مصري عاقلا ضد الرئيس، وقال إنه مطمئنٌ على الوطن في ظل مبارك. ولّما قال لاحقا إنه أخطأ في قبوله منصب وزير الثقافة في تلك الأيام (استقال بعد تسعة أيام) فإن من طبيعي الأحوال سؤاله بشأن ازوراره عن الانتصار للثورة، وقد أخذ تاليا يكتب في «الأهرام» عن تزوير نظام مبارك «إرادة الأمة» في الانتخابات.

يُؤتى على تلك الواقعة (لا يُنسى قبوله جائزة من القذافي) للعبور منها إلى أن إسراف كثيرين ممن نعوا جابر عصفور في الحديث عنه «رائد التنوير» و«أستاذ التنوير والإبداع» وأحد أعمدة التنوير» و... لا يستقيم مع اصطفاف مع السلطة الراهنة في مصر، وهو الذي طالما ألحّ على «الدولة المدنية» وكتب كثيرا في مناهضة الاستبداد السياسي والإسلام السياسي، وأفرد مقالات بلا عدد للعقلانيةٍ والتنوير، وأصدر عنهما خمسة كتب. ومع الاتفاق مع الراحل في تشديده على إعمال العقل ونبذ التسلط والنأي عن الأصوليات ورفض التطرّف الديني، وعلى حريات الفكر والإبداع. إلا أن الناظر في مواقفه لا يلقى غير تنديدٍ يتيم بما سمّاه «تحالف» أنور السادات مع الإسلام السياسي. ومع التسليم البديهي بحقّ جابر عصفور في النقد الحاد الذي زاوله ضد الإخوان المسلمين وغيرهم، بل ومع اتفاق معه في بعض ما كتب بشأنهم، إلا أن صمته عن انتهاكاتٍ مريعةٍ يرتكبها النظام الراهن، في السجون وخارجها، بحق ناشطين وأصحاب رأي، بل وبإخوان أيضا، يدينه، ويسوّغ أكثر من علامة استفهام بشأن دعوى التنوير التي نشط في إشاعتها، لم يكن مطلوبا من عصفور أن يكون فدائيا، وإنما أن يكون تنويريا تماما، فغالبا ما اتصفت تنويريته بالانتقائية والنقصان والتردّد والانفعال والشطط، وجافاها العقل الشجاع في غير أمر. كانت حولا، وعرجاء، وبكما، وعمياء في شأن اقتئات السلطة الحاكمة في مصر على حقوق مصريين طالب الراحل لهم بحرية الفكر. ولذلك، أستحسن في جابر عصفور، رحمه الله، صفته ناقدا، ولا أرى صفته تنويريا مستحقةً تماما.

الرأس الهزّاز

ممدوح حمادة

الحاشية التي حول الزعيم، خصوصاً الزعيم الديكتاتور، لا شيء يضمن بقاءها، كما يفعل ذلك رأسها الهزّاز الذي يوافق على مقترحات الزعيم، ويثني على ذكائه وعبقريته، ويهزّ رأسه في كلا الاتجاهين، بحسب النبرة التي تصدر عن الزعيم. وإذا اكتشفت أنها لم تُصب الهدف، تستطيع تغيير موقفها فوراً من دون أدنى حرج، وهذا ما يثلج صدر الزعيم. الرؤوس الهزّازة لا يقتصر حضورها على الحاشية القريبة، فهي تملأ مقاعد البرلمان أو مجلس الشعب، حيث يجلس النواب ويهزّون رؤوسهم، موافقين على قرارات الزعيم الذي هو ولي نعمتهم عملياً، حيث لا انتخابات حقيقية ولا برامج انتخابية ولا نيات لخدمة أحد من الشعب هناك. الوزراء أيضاً، بما في ذلك الوزير الأول، يحوّلون رؤوسهم إلى رؤوس هزّازة، قبل أن يصبحوا وزراء. وكلّ واحد من هؤلاء يجمع حوله مجموعة من هزّازي الرؤوس. وهكذا، فإنّ مؤسسات دولةٍ بأكملها تتحوّل إلى رؤوس هزّازة تلعب عادة دوراً تدميرياً، إذ لا يجرؤ أحدٌ على قول الحقيقة، أو الاعتراض على الرأي الذي أطلقه الزعيم، أو طرح رأي صحيح مخالف لرأي الزعيم.

لماو تسي تونغ قصة مشهورة آثارها مدمّرة، يمكن طرحها مثالاً هنا. فرّر ماو أن يسبق إنكلترا في صناعة الفولاذ، فهز الجميع رؤوسهم، وبدأت الاقتراحات التي أفضت إلى بناء الأفران لصهر الفولاذ في كلّ أصقاع الصين. وتفرّغ لهذا الأمر جميع سكان الصين تقريباً، فترك المزارعون حقول الأرز، وتفرّغوا لصهر الفولاذ، ما أدّى إلى توقف إنتاج الأرز، وهو الطعام الأساسي للصينيين، كما اضطر الجميع إلى تقديم أيّ شيءٍ معدني لصهره في أفران الفولاذ، ولم تبقَ في البيوت حتى أدوات طعام. وكانت نيران الأفران لكي تحافظ على درجات الحرارة العالية تأكل كلّ ما يلقى لها من الخشب، حتى أكلت النوافذ والأبواب والأسقف، وكلّ شيء خشبي في المنازل. وساعد المطاعم الجماعية في القرى، لأنّه لم يبقَ للناس ما يتناولون طعامهم بمساعدته. وبالفعل، تمكّنت الصين من التفوّق على إنكلترا في صناعة الفولاذ من حيث الكم، لكنّه كان فولاذاً رديئاً لا يصلح لشيء. ورافقت هذا التفوّق مجاعة عراقية قادمة من الماضية، وتفرغها لصهر الفولاذ... ولم يكن حظ الزعيم السوفييتي خروتشوف أوفر من ماو، عندما قرّر أن يتفوّق على الولايات المتحدة بإنتاج الذرة، إذ أدّى ذلك إلى ضرب المحاصيل الأخرى.

كلّ هذه المهازل كان يمكن أن تحدُث فقط، لأنّ وفرةً كانت في الرؤوس الهزّازة التي لم تستطع أن تبوح بخطأ الفكرة التي قدّمها الزعيم. على الرغم من أنّها تعرف ذلك. في كتاب «كليلة ودمنة» عندما يزداد بغي الملك دبشليم، يقول الفيلسوف بيدبا لتلاميذه ما معناه أنّ الفيلسوف لا يجوز له أن يصمت عن بغي ملكه، فإما يصارحه بالحقيقة أو يرحل عن البلاد. وبالفعل، يذهب بيدبا إلى الملك دبشليم، ويصارحه بحقيقته، ويكاد يدفع رأسه ثمناً لذلك. لكنّ دبشليم سرعان ما يتراجع عن قراره، ويقتنع بكلام بيدبا، وتنصلح الأمور.

هذا في القصص فقط، ومنذ زمن بعيد. يختلف الأمر الآن، فلا وجود لبيدبا يرحل إلى خارج البلاد. ليس الرأس الهزّاز حكراً على دوائر السلطة، فهو يتوفر بكثرة حتى في المؤسسات الخاصة، ذلك لأنّنا نتعامل مع صاحب العمل كولي نعمة، ولا نتعامل مع عملنا كضرورة لربّ العمل، هؤلاء الأشخاص سنواجههم، أنّى ذهبتَ وحيثما حللتَ، وسيعلمونك ما عليك فعله في أداء عملك، بعد ملاحظةٍ وجْهها رب العمل، ربما تكون غير صحيحة، وما عليك عندها إلّا أن تنسحب أو تهز رأسك لهم، حفاظاً مثلاً على لقمة عيشك أنت الآخر. وبدورهم من هم تحتّك سيهزّون رؤوسهم لك. وهكذا تتحوّل البلد إلى كائنات تشبه نقّار الخشب لكثرة الرؤوس الهزّازة، وسيصبح هزّ الرأس ثقافةً يمارسها الشخص، حتى عندما يبتعد عن الأماكن التي تتطلب ذلك، وبدلاً من أن يهز رأسه لرئيسه، ستراه يهزّ رأسه لأيّ كان، لأنّه لا يستطيع التوقف عن ذلك.

2021... المغرب يربح رهان القوة مع ألمانيا

عبد الحميد اجماهيري

عندما يقع ما لا يكون في الحسبان السياسي، فلا شك أن قانوناً من قوانين المعادلة قد تغير تغيرا جذريا في الحال والمآل.

وذلك ما ينطبق على العلاقات المغربية الألمانية، وما حصل فيها من تغيّرات جذرية لم تكن واردة إلى حدود شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي من السنة الماضية.

بدأت الحكاية مع الاعتراف الأميركي بالسيادة المغربية على الصحراء، في 10ديسمبر/ كانون الأول 2021 ، والذي تلقته ألمانيا بطريقة غير ودّية، فدعت إلى انعقاد مجلس الأمن «للنظر في التطورات الخاصة بالصحراء». وضاعفت من توجّسات الرباط، عندما سعت، بكل قوتها، إلى تغييب المغرب عن الملف الليبي، والذي كانت الرباط تحتضن أشغاله، ووصلت به إلى جدول أعمال متوافق عليه قبل مؤتمر برلين الشهير، ثم لم تألُ ألمانيا جهدا في دفع الاتحاد الأوروبي، عبر استشارات شبه رسمية، إلى تقليص دعمه المغرب، مقابل تقوية دعم الجزائر وتونس، وخاتمة الأنافي أن برلين قدّمت معلومات حصلت عليها من المخابرات المغربية لفائدة معتقل مغربي مهاجر، في قضايا الإرهاب سابق ا. على هذه المعطيات السلبية دعت المغرب إلى تعليق أنشطة التعاون مع السفارة الألمانية في الرباط، ثم استدعاء السفيرة المغربية في ألمانيا عنوانا لوجود أزمة عميقة بين الدولتين التي دخلتا، تاليا، في رهان قوة جدّي وصريح، بلغت مدارجه إعلان المغرب القطيعة الدبلوماسية. والواضح أن غير قليل من المراقبين رأوا في الموقف المغربي نوعا من القفزة في المجهول، وتحدّيا لا يليق به، مع دولة هي المحرك الاقتصادي الأساسي لأوروبا، وزعيمة الاتحاد الأوروبي. بيد أن تطورات الساحة السياسة الثنائية حدثت بشكل مفاجئ وعميق لفائدة الرباط التي جعلت من السيادة الوطنية نقطة الارتكاز الجوهرية في الحكم على علاقاتها مع شركائها.

ومباشرة بعد أن تغيرالجهاز التنفيذي الفيدرالي، تغيرت معطيات المعادلة الألمانية المغربية لصالح اصطفاف واضح وصريح لألمانيا مع السياسة الإقليمية والداخلية للمملكة المغربية. وجاء ذلك في بيان أصدرته الخارجية الألمانية بدون سابق إنذار، بل في وقت كانت برلين تعطي الإشارة والإشارة المضادة إزاء الرباط، كما تبين من تحركات السفارتين الأساسيتين لها في غرب المتوسط، في مدريد وفي الرباط. الأولى تنقل رئيس ممثليتها إلى سبتة المحتلة، لتدارس الإجراءات المتعلقة بالهجرة، ما أزعج الرباط، والثانية أصدر رئيس ممثليتها بيانا يدعو الى تعامل على قدم المساواة مع المملكة؛ هذا التارجح الألماني، الذي طالما حيّر السياسيين في الرباط، استقر بندوله على ساعة المصالحة العميقة، عندما قرّرت الخارجية الألمانية إصدار بيان بشأن القضايا الخلافية برمتها.

في الشق الأول من عناصر الأزمة، والمتعلق بالصحراء، «اعتبرت الوزارة الفيدرالية الألمانية للشؤون الخارجية، أن مخطط الحكم الذاتي يشكل مساهمة مهمة للمغرب في تسوية النزاع حول الصحراء»، وأعلنت ألمانيا أنها تدعم الجهود المبذولة من المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دي ميستورا، ودعمت التوصل إلى حل سياسي عادل، دائم ومقبول على أساس القرار2602 . وهذا ليس سقف ما تريده الرباط، بل مقدمة منطقية لارتقاء إلى ما هو أبعد من الحد الأدنى الأوروبي، المتمثل في دعم مسلسل التسوية من خلال قرارات مجلس الأمن، ومنها القرار الصادر أخيرا. كما يقول البيان الصادر عقب تنصيب المستشار الألماني الجديد، أولاف شولتز، إن المغرب «خطا خطوة مهمة في اتجاه الحل في قضية الصحراء». وفي الشق المتعلق بالدور الإقليمي للمغرب، سيما في ملفات شمال أفريقيا، حمل الرد الألماني إقرارا واضحا بالدور المغربي، عبر تسليط الضوء على المجهود المهم «من أجل الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. ويتجلى ذلك على الخصوص، في مجهوداتها الدبلوماسية لفائدة عملية السلام الليبية». وقد تجاوب المغرب، في ردّه، مع إرادة برلين في استئناف العلاقات، مع «استئناف قانوني مضمر» مفاده بأنه ينتظر ربط الأقوال... بالأفعال! ما الذي وقع حتى غيرت برلين من موقفها 081 درجة؟

> تغيرت معطيات المعادلة الألمانية لصالح المغربية لصالح اصطفاف واضح وصريح للمانيا مع السياسة الإقليمية والداخلية للمغرب

ما حدث أن أفق انتظار ألمانيا من تغيير الرئيس الأميركي، جو بايدن، سياسة سلفه دونالد ترامب بخصوص الموقف من مغربية الصحراء، خاب للغاية، لا سيما لمّا دافعت الإدارة الأميركية عن كل مسوغات القرار وأعلنت، رسميا، على لسان ممثلها في مجلس الأمن نفسه، أنها مع المقترح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي. والمعطى الثاني يتمثل في وصول شولتز، ليحتل منصب أنجيلا ميركل. ذلك أن ألمانيا التي لا تخفي ميلها إلى التركيز على ازدهارها الاقتصادي من دون التورّط كثيرا في القضايا الدولية الكبرى، وبما أنها سطّرت، في برنامج حكومتها الجديدة، إرادة «تعزيز السيادة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي»، فهي ولا شك تقدّر الاحتكام إلى السيادة الاستراتيجية لبلدٍ كالمغرب أصبح له دور محوري في غرب المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. مع وعي ماساوي بحدود هذه السيادة الاستراتيجية، بحسب ما تراه الأستاذة في جامعة كامبريدج، هيلين طوموسن، من أن «الاتحاد الأوروبي الذي أضعفه التنافس بين الولايات المتحدة والصين، والمنقسم داخليا بعمق (...) لا يمكن قيادته في الوقت الحالي، ولن يصبح أي شخص ميركل الجديدة»، الأمر الذي لا يمنع المستشار الجديد أن يكون هو نفسه، باستحضار شروط الأدوار الجديدة بالنسبة لاتحاد أوروبي يعيش كيتيم لحلف الناتو، بلغة الخبير ي.

لقد ربح المغرب الرهان مع دولة قوية مثل ألمانيا، بسبب إيمانه القوي بعدالة قضيته، ثم بإيمانه أن أدوار الدول تتحدّد حسب موازين القوى الجديد في التوزيع الدولي للعمل، ثم بقدرة القيادة على حسن قراءة الجيوستراتيجية للتحولات الكبرى مع تنويع الشراكات التي تقودها إلى تعامل منتج مع الصين (صناعة اللقاح والمدن التكنولوجيا نموذجين) وروسيا، ومع الاحتفاظ بالتحالفات التقليدية العميقة مع أميركا، وفتح آفاق جديدة مع المملكة المتحدة، بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت)، عبر إبرام اتفاقية شراكة استراتيجية والربط القارّي لتنويع مصادر الطاقة.

(كاتب مغربي)

الأردن في 2022: اجتراح أفق سياسي ـ اقتصادي

محمد أبو رمان

أسدل عام 2021 فصوله في الأردن على مشاجرة عنيفة بين النواب، على خلفية التعديلات الدستورية. والطريف أن النقاش لم يتجاوز إضافة مصطلح «الأردنيّات» إلى أحد عناوين الفصول، وهي الإضافة التي وقفت وراءها لجنة المرأة في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، للفت الانتباه إلى قضايا المرأة، إلا أنّها أثارت جدلاً غريباً وصل إلى قبة البرلمان ووفّر الأجواء، وانتهى باللكمات والشتائم، قبل أن يعود البرلمان نفسه ليناقش التعديلات الدستورية في بداية العام ويقرّ المادة المذكورة!

وإذا كان النواب بدأوا في مناقشة مخرجات اللجنة الملكية (المتعلّقة بتطوير التشريعات السياسية؛ من تعديلات دستورية وقانوني انتخاب وأحزاب)، فإنّ المناخ السياسي في البلاد يبدو في حالةٍ مقلقة من الاستقطاب والتفكّك، ما انعكس على موقف تيارات عديدة فاعلة في البلاد من مخرجات اللجنة الملكية نفسها، فلو وقفنا فقط على إضافة بند الأردنيّات إلى الدستور، فإنّ الإخوان المسلمين اعتبروا أن هذا البند يهدف إلى تغيير الهوية الدينية للبلاد، فهاجموا التعديل، بل وعقدوا مؤتمراً وطنياً لحماية الهوية الدينية، ولم يتردّد أحد النواب «الإخوان» في المجلس، بنال فريحات، في التحذير من «مؤامرة» على هوية البلاد، ومحاولة تطبيق اتفاقية سيداو، عبر بوابة التعديلات الدستورية التي أوصت بها اللجنة الملكية.

الأكثر طرافة مما سبق أنّ التيار اليميني الأردني، والمحافظين عموماً، رفضوا أيضاً التعديل (إضافة الأردنيّات) بالذريعة التقليدية أنّ ذلك جزء من «مؤامرة التجنيس» والوطن البديل، واعتبروا أنّ التعديلات بمثابة «هجمة شرسة» على الدستور، ورفضوا في المجلس لهم مخرجات اللجنة الملكية وإضافة مصطلح «الأردنيات» إلى الدستور».

حتى لو أقرّ مجلس النواب التعديلات المطلوبة ومخرجات اللجنة الملكية، فإنّ المؤشّر المقلق أن تيارات فاعلة وقوية في المشهد السياسي تعاملت بسلبية شديدة مع مشروع يفترض أن ينقل الحياة السياسية في الأردن، ويقفز بها إلى الأمام خطوات واسعة، فالإسلاميون الذين شاركوا في اللجنة لم يظهروا متحمّسين لمخرجاتها، وإن أقرّوا أغلبها، بل الصوت المرتفع منهم ظهر فقط في قضية مزاعم الخوف على هوية البلاد. والأنكى أن يقول أحد نوابهم الشباب إن كل ما يحدث في المجال السياسي لا يعنيه، بل فقط هذه المادة وموضوع الهوية! والتياران اليميني والمحافظ (ونفرّق بينهما؛ لأنّ التيار اليميني أكثر وضوحاً وشراسة في مهاجمة الإصلاحات وفي تبنّي ثيمة الهوية الأردنية، وفي انتقاد المواقف السياسية للدولة، بينما التيار المحافظ يشكّك في الإصلاح ويرفضه، لكنه يمتزج بمؤسسات الدولة، ولا يتحدّث بلغة واضحة صارخة في موضوع الهوية)، هناك، من ذاك المجتمع التعدّدي، المجتمع الذي تتراجع أطرافه القبلية والعرقية والدينية بوشائج أكبر ربما من مفهوم الدولة التي باتت شبه غائبة. عندها يمكن أن تُخلق الدولة، حتى لو كانت بمفهوم أقلّ مما يتمنّاه المرء.

(كاتب وإعلامي عراقي)

> الأنهيار الأكبر لمنظومة القيم المجتمعية في العراق كان ما بعد 2003

حتى يعود العراق دولة

إياد الدليمي

ربما ليس هناك أخطر من أن تكون الدولة معنى فارغ المضمون. ليس هذا فحسب، بل أن تتحوّل الدولة، بمفهومها الذي عُرفت به عقب الحرب العالمية الأولى واستكملته بعد الحرب الثانية، إلى واجهة لتنفيذ كل ما لا يمكن أن تقوم به دولة. ولعلّ ذلك بعض مما يجري في العراق بعد 2003.

ليس من باب المبالغة القول إنّ العراق اليوم يعيش في دوامة الدلالة التي حوّلت الدولة إلى مجرد مطية يُركب من خلالها وعبرها كل ما تريد أن تفعله. كل ما عليك أن تتابع تلك الأخبار القادمة من بلاد الرافدين، حتى تدرك حقيقة ما يجري هناك.

قبل أيام، فُجع العراقيون، أو على الأقل من لا يزال منهم يتابع أخبار بلدهم المترع بالموت، بحادثة تؤكّد من جديد على أنّ الدلالة في العراق تعيد إنتاج مفهوم الدولة بحسب ما تريده، حيث محت قوة أمنية عراقية قادمة من العاصمة بغداد أسرة كاملة في ناحية جديلة في شمال بابل، على بعد قرابة 85 كيلومتراً إلى الجنوب من بغداد.

تفاصيل القصة، بحسب ما روتها مصادر رسمية وأخرى محلية من أقارب الضحايا، تفيد بأنّ خلافاً عائلياً بين رب أسرة الضحايا مع زوج ابنته، الضابط في جهاز أمني في بغداد، قاد إلى أن يستغلّ هذا الضابط منصبه، ويوجه قوة عسكرية كبيرة إلى منزل الضحية، بحجة وجود إرهابي مطلوب من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ولأنّ القوة في العراق تستعمل من دون وازع من رقيب أو رادع من قانون، دكّت القوة المهاجمة البيت على رؤوس أصحابه، ليتبيّن لاحقاً أن لا إرهابي موجوداً في الداخل ولا من يحزنون، وإنما أسرة مؤلفة من 20 فرداً من بينهم 12 طفلاً وخمس نساء، قضوا جميعاً على يد الدولة التي ما عاد لها من اسمها شيء.

تجد أنّ غالبية الجريمة المنظّمة المنتشرة في العراق تعود إلى ما يجب أن يكون ضلعاً من أضلاع حماية المواطن، بمعنى إنّه «حتى يمكن أن نحافظ على التماسك الاجتماعي للمجتمع، من ضرورة الانشغال بإصلاح البيت القومي من الداخل، إصلاحه من الناحية السياسية، الإصلاح التنموي والاقتصادي الذي يبدأ بالمواجهة الحاسمة للفساد»، فهل تملك الدولة العراقية، أو ما بقي منها، تلك الإرادة لتحقيق ذلك؟ بغض النظر عن نيات هذا الفاعل السياسي الحاكم أو ذاك، لا يبدو أنّ هناك قدرة وليس فقط إرادة للوقوف بوجه حالة الانهيار القيمي للمجتمع التي تستغل غياب الدولة وتستكمّ كل أدواتها من أجل تحقيق ما تريده وفعل ما تريده بالطريقة التي تريدها.

يعيش العراق اليوم حالةً من الانهيار القيمي الخطير، انهيار لو قيّض له أن يزال من الوجود، وبقيت تحافظ على ما لديها من أصالة تستمدّها تارة من قيم دينية، وأخرى من قيم قبلية، وثالثة من قيم مجتمعية مدنية متحضّرة، غير أن الانهيار الأكبر لمنظومة القيم المجتمعية في العراق كان ما بعد 2003، يوم تنكّرت الدولة لدورها، وفقدت ما لديها من هيبة، بل وحتى سلطة، لتكون مشاركة فعلية في انهيار منظومة القيم المجتمعية.

يقول أستاذ علم الاجتماع، علي ليلة، في كتابه «النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع - آليات التماسك الاجتماعي»

وماذا إن لم تقع الواقعة؟

عيسى الشعيبي

بين هيّة ساخنة وأخرى باردة، تتناوبان بانتظام على مناخ الشرق الأوسط، ووسط فيض متلاطم من التقديرات المتباينة، بين من يرجّحون احتمال نشوب حرب إقليمية كبيرة إن فشلت مفاوضات فيينا، ومن يطفّفون من وزن هذا الاحتمال، تزدحم منابر الإعلام بآراء وسيناريوهات، عن توقيتات الحرب وعن ساحاتها وعن تداعياتها، من دون أن يحظى احتمال عدم نشوب هذه الحرب بأيّ نقاشاتٍ جادّة تستكشف ماهية المعادلة الإقليمية المتخلفة من رحم المعادلة الراهنة.

ذلك أنّ المحللين، السياسيين منهم والعسكريين، لم يتركوا أمراً من أمور الضربة الجوية المحتملة، أميركية أم إسرائيلية، إلاّ وقلّبوه ظهراً وبطناً، ومضوا جَفافاً ثقالاً وراء تداعياته الممكنة، وشخّصوا مضاعفاته الكارثية على هذه المنطقة، بما في ذلك الخسائر البشرية واختلال التوازنات السياسية والعسكرية المرتقبة، وما قد يلحق باقتصاديات النفط من آثار كارثية. إلّا أنّ أحداً لم يجشّم نفسه إجراء مقاربة افتراضية لسيناريو فشل المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني من دون وقوع الواقعة، والتعرّف من ثمّة على نتائج تحقّق الإيرانيين من ارتداع أميركا، ومن عجز إسرائيل عن القيام، منفردةً، بضربة قد تجرّ عليها سيلاً من الهجمات الصاروخية الانتقامية، من المرجّح ألّا تظل هذه المنطقة، إن لم تقع الواقعة، على سيولتها السياسية الراهنة، متموضعةً بين تحالفات واصطفافات وخيارات ليست كلها من صنع أيديها، وألّا تبقى تراوح، في الوقت ذاته، بين رويّتين ومعسكرين ونهجين، أدّى استفحال التضارب بينهما إلى ما نراه من استعصاءاتٍ وانسداداتٍ تواجه قوى الاعتدال والممانعة.

يُعدّ انكفاء خيار الحرب تطوّراً استراتيجياً كبيراً، يُحسب لإيران وحلفائها، ويفتح أفقاً واسعاً أمام تقدّم نهجها وتعزيز خطابها وصورتها ودورها، بوصفها مركز ثقل إقليمي ذي مصداقية، يتمتّع بالجدارة لقيادة المنطقة، أو للهيمنة عليها، من موقع البطولة الملهمة، خصوصاً إذا حدث هذا كله من غير إبرام صفقة تقاسم مصالح أو مساومة، إذ ستبدو الحصلة هذه وقد أثمرت ثمارها بأداء تفاوضي باهر، وهامش ضئيل من المناورة الحاذقة.

إذا كان من القدّر لدول المشرق العربي أن تشهد جملةً من التفاعلات العميقة، جرّاء تراجع خيار الحرب، فإنّ من المقدّر أيضاً ألّا تكون إسرائيل في منأى عن هذه التفاعلات بعيدة المدى، سيما أنّها الأكثر مخاطبةً بهذا التطور الذي سيملي على الدولة المهدّدة بالشطب عن الخريطة القيام بسلسلة موازية من الاستخلاصات الصعبة، في المقدّمة منها انتهاء عهد التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي على المحيط المجاور.

والحق أنّ اندلاع هذه الحرب متغير ينطوي على تحولات كبرى، إلّا أنّ انكفاء خيار الحرب ينطوي، في المقابل، في المديين، المنظور والبعيد، على تحوّلات استراتيجية أكثر أهمية، وعلى اختراق إيراني هائل، وهو أمرٌ يستحق، في حد ذاته، بذل جهود فكرية رصينة من المعنيين بهذا السيناريو غير المرجّح، لما لهذا الاختراق من نتائج بالغة الأثر على حاضر هذه المنطقة ومستقبلها.

وتظلّ الأسئلة التي يطرحها احتمال عدم وقوع الواقعة أصعب إجاباً من أسئلة الحرب، وأنّ الرهانات التي ستنعقد في فضاء تلاشي خيار ضرب إيران أوسع مدى من الرهانات المعلّقة في سماء هذه الضربة، وأنّ التداعيات السياسية، وربما المذهبية، ناهيك عن المضاعفات المقدّر لها أن تتوالى إلى زمنٍ غير قصير، وأن تتراكم نتائجها غير المباشرة في المدى الطويل، أن تعيد إنتاج واقع شرق أوسطي مختلفٍ عما هو عليه الواقع الراهن، لا تُحسد عليه أميركا والدول العربية، كما لن تكون فيه إسرائيل في موقع الكبش داخل قطيع النعاج، ولا في مكانة الطائفة الممتازة وسط طوائف رثّة.

لذلك كلّه، يبدو وقوع الواقعة مرجّحاً بكل قوة.

«مقامات»... بعيون شوفينية

محمد طلبة رضوان

شهد أول أمس، الأحد، 2 يناير/ كانون الثاني 2022، ظهور قناة «العربي 2»، وهي قناة منوّعات، من نوع آخر، أكثر مسؤولية، فيما نزعم، ووعيا بقيمة الفنون والآداب، وأهميتها، وأهمية ألا تتحوّل إلى مواد للتسلية، من دون وعي أو قيمة مضافة. هكذا نريدها، ونأمل أن يكون لنا ما نريد. التجربة في بدايتها، وأمامها الكثير لتتكلم، فثَرى، لكنني أشير، هنا والآن إلى واحد من رهاناتها، وهو برنامج «مقامات» للفنان المغربي رشيد غلام. سبق أن قدّم «تلفزيون العربي»، في قناته الأولى، الموسم الأول منه، في شهر رمضان عام 2019، وحالت جائحة كورونا دون استئناف الموسم الثاني، في موعده. يعود البرنامج مع «العربي 2»، رشيد والمايسترو محمد الأسود ونخبة من الموسيقيين التونسيين، بعضهم يدرس آلته في معاهد الموسيقى العليا، والآخرون أصحاب خبرات وتجارب موسيقية متنوّعة تجعلهم الأقرب لطبيعة البرنامج. ينشغل «مقامات» بالغناء العربي الكلاسيكي، في مراحله المختلفة، يجوب خريطة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، لا ليتعرّف على أحوال الغناء فيها الآن، فهذا موجودٌ وموفور، وليس عربيا، في معظمه، إنما يذهبُ حيث كان الزمان عربيا.. الغناء، عربيا، الألحان والكلمات والأدوات، عربية، وعروبية، خالصة، لا فنون خالصة، بطبيعة الحال، ولا أفكار، ولا ثقافات، ولا حضارات خالصة، لا نقاء، عرقي أو غيره. ثمة تأثيراتٌ وتأثرات، لنا نتحدّث عن المحدّد الرئيس الذي ينطلق منه (أو إليه) الفنان، ويزن بميزانه. هذا هو الفرق بين الاختيار والتبعية، التفاعل والانقياد، الاستفادة والبلادة، من هنا يبدأ «مقامات».

يتوقف الغناء الأصيل، أو زمن الفن الجميل، كما في العبارة الشهيرة، وغير المستهجنة من وجهة نظري، فهي تعميمٌ مخل، على خفيف، وله وجاهته، عند حدود سبعينيات القرن الماضي، لكنه يبدأ، في أغلب معالجاته، من الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ويرتبط هذا النوع من الفنون، والبرامج التي تستدعيه، بتجارب البارزين، من الملحنين، في ذلك الزمان، وأغلبها مصري، من سيد درويش إلى بليغ حمدي، خلاصة التجربة، ونهايتها، على الأقل في تقدير الكاتب، ومن بعده تبدأ تجربة جديدة، ولون جديد، من الموسيقى والغناء، يختلف القرناء بشأن مدى جدّيته وأصالته. ذهبت إلى «تجربة مقامات»، وفق هذا الوعي، شوفينيةً مصريةً فنيةً خالصة، وهي، بالمناسبة، الشوفينية الوحيدة الحقيقية، والممكنة، وما سواها متخيّل. يعرف ذلك من يعرف المصريين في بلادهم، لا في غيرتهم، حيث يتوغل الحنين إلى الأوطان على ما سواه من طبائعهم، فيبدو من أمرهم ما يتصوّره أصحاب الأحكام المتسرّعة شوفينية.

مع التحضير للبرنامج، والقراءة عن الضيوف وألوانهم، بدت خريطة العرب أكبر من حجمها الطبيعي، وبدا تراثهم أعمق بكثير مما يتصوّر مصري أو غيره. تراث كبير، ممتدّ، (لم ينقطع يوما)، شديد الثراء، والتنوّع (والجمال). توقفت، منبهرا، أمام موسيقى المالوف، ميراث المغرب العربي من الأندلس، حيث نزح الفنان الأندلسي إلى هذه البلاد، واستوطنها، فأخذت منه، وأضاف كل بلدٍ من روح موسيقاه، فتنوّع المالوف بتنوع آخذيه، وتنوّعت معالجاته، ما بين تونسي، ومغربي، وجزائري، وليبي. كان من اللافت أيضا أن بعض ألوان الموسيقى المحلية يستعصي، في تذوّقه، ناهيك عن عزفه وغنائه، على غير أهله، ويحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد، ليفهمه المتلقي، ويدرك مواطن الجمال فيه، وهو ما وجدتُه في الغناء اليمني، وتنوّعه الذي يحتاج إلى موسم وحده، وأيضا المقام العراقي، (الفخم)، وهو ظاهرة تستحق الدراسة، قبل السماع.

يتميّز الفنانون المؤدّون لهذه الألوان الغنائية العريقة بثقافةٍ غير معتادة لدى أغلب الفنانين الذين تتوقف حدود إمكاناتهم عند أداء، فنونهم، فلا يقلّ الحوار في «مقامات» متعةً عن السماع. يتحدّث الفنان كما يغنّي، في قدرةٍ وتمكّن نادرين. أغلب الفنانين أكاديميون، يدرسون لونهم في أعرق الجامعات الأوروبية. أغلبهم لا ينقصهم شيء من معايير «نجومية السوق»، لكنهم مهمومون بما لديهم من معرفةٍ وقيمةٍ تحول بينهم وبين تيار «الهلس» وإغراءاته المرعبة. «مقامات» أكثر من مجرّد برنامج، فلا تفوّتوا حلقة.

كاريكاتير

عماد حجاج

علي هاشم المشاجرة في البرلمان الأردني الأسبوع الماضي (فرانس برس)

15 الثلاثاء 4 يناير/ كانون الثاني 2022 م 1 جمادى الآخرة 1443 هـ ◻ العدد 2682 السنة الثامنة
Tuesday 4 January 2022

حول السؤال السخيف عن الخطر الإيراني

مهنا الحبيل

يعود السؤال القديم الذي أصبح سخيفاً، عند كلّ مرة تتقدّم فيها الجمهورية الإيرانية، إلى خطوة اقتطاع سياسي وديمغرافي وفكري في الأرض العربية، يتصاحب ذلك مع موجة تسفّل وانحطاط عربية، خصوصاً في الناحية الخليجية تندمج مع تل أبيب، وهي اليوم تشمل الأردن والمغرب ودولاً أخرى غير خليجية. لكن، هناك في الحالة الخليجية تعمّد استحقار للذات وتولّه للفكرة الصهيونية، وترويج عقيدتها، وكأنّما الأمر يُدار بمشاعر نفسية وليس بإدارة سياسية، تزعم أنّ التعلق بالوجود الإسرائيلي سيحميها في القرار الغربي الإستراتيجي. لكنّ المادة السخيفة هنا تتبين بالسؤال المقابل، هل هذا الفشل والسقوط في النظام الرسمي العربي، والخليجي بالذات، يُشرّع التبرير للتقدّم الإيراني، هل هو مجرّد تقدّم ثقافي أو اقتصادي أو علاقات سياسية، أم اقتطاع حقيقي للأرض العربية والأسوأ للضمير العربي، الذي يفزع بعضهم حين يرتهن باسم تل أبيب ولا يفعل حين يكون «بيّادةً» لطهران ضد الإنسان العربي، يُفرّق ما بين الأخ وأخيه، والقطر العربي وشقيقه...

فهل إيران خطر حقيقي على المنطقة؟ في الردّ على هذا السؤال إن لم يقنعه حال العراقيين، سُنّتهم وشيعتهم وكلّ طوائفهم، والسوريين واللبنانيين واليمنيين، فلن يقنعه شيء.

أولاً، لا يقوم الموقف هنا على العداء القومي للأمة الفارسية التي دخلت في الإسلام، وإن كان بقاء الأطماع القومية أو المشاعر الانتقامية في أيٍّ من أمم الإسلام، بُعدٌ خطر له أثره المدمّر في التاريخ الإسلامي، وهو لا يُبرّر أيضاً الروح القومية العربية المنفصلة عن الإسلام، والتي سيطرت على الأمة العربية سابقاً، وساهمت في صناعة حاجزٍ انفصالي مع بقية أمم الشرق.

ثانياً، لكنّنا نواجه هنا آثار تدمير البنية الاجتماعية العربية التي نفّذها الإيرانيون كمنظومة حكم، منذ قيام الثورة الطائفية 1979، والتي لم تكن تُستشعر في عهد الشاه، على الرغم من ولائه للإمبريالية ودوره المناهض للعرب، لكنّ الريح الطائفية التي اشتعلت مع الثورة، وقسّمت شعوب الأمة ببعدها الطائفي، كانت نتيجة هذه الثورة، مع ما نؤكده دوماً من شراكة المنظومة الرسمية العربية في اللعبة الطائفية المقابلة وتأجيجها، خصوصاً في الخليج العربي.

ثالثاً، لكنّ هذا الواقع لا تعالجه ظاهرة الحج المجنون نحو تل أبيب والتحالف مع الفكرة الصهيونية ذاتها، بل إنّه رهان غبي لكونه يَستدعي حبل إنقاذ سيتطوّع به الغرب، أو الإسرائيليون لمد العون في ساعة السقوط الصعبة لهذا النظام أو ذاك. رابعاً، نشير هنا إلى ظاهرة منتشرة في الأقطار العربية التي غرست فيها الثورة الطائفية وحصدت مصالحها، ما هو حالها، ماذا فعلت في وحدتها الوطنية الرياح الإيرانية، ألم ترهن الأرض العراقية لأجل صفقات طهران، ألم تكن شريكة حتى مع تنازعها النسبي مع واشنطن، في واقع العراق الكارثي؟

خامساً، من يعطّل المصالحة الوطنية الاجتماعية للنهوض، وتحقيق المشاركة الشعبية المستقلة، من الذي يُمسك بمساحة الصندوق وقرار تفعيل البرلمان والحكومة التنفيذية في لبنان والعراق، أليست إيران؟ ألم يَرتدّ هذا الواقع على صناعة شبكات فساد توازي حكومات، وتتدخل في مصالح الناس، حتى المعيشية وحتى وقود سياراتهم؟ أين واقع هذه البلدان الصحي والاقتصادي، والأخطر هويته الاجتماعية الموحدة، سنة وشيعة ومسيحيين وغير ذلك، من يُعطّل العودة البسيطة للمواطنة الحرّة؟

سادساً، هل عرف اليمن منذ إسقاط الحكم الإمامي هذا العقل الخرافي، وحالة التشرذم والانقسام الطائفي كما يجري اليوم، هل ربيع الإيرانيين بات رحمة للشعب؟ حسناً ماذا عن جريمة ما يسمى التحالف العربي، في خطة الحرب أو في نهايات المشهد، هل مسؤولياته على جرائمه تبرّر واقع الهيمنة الإيرانية ومآلها، حتى أضحى سفيرها الشخصية التي تُشيّع زعيما قوميا للشعب اليمني، وهو سفير لمهام طائفية، واستعمارية لمصالح إيران، ولتفعيل بطاقات نفوذها في المنطقة لصالح مشروع الجمهورية القومي، هل هذه علاقة صداقة وأخوّة متكافئة؟ إنها مسخرة سياسية وضحك على الذقون، وقابلية أخرى للاستعمار، وهذه المرة احتلال الإنسان.

> منابر المزايدة الإيرانية في مواجهة تل أبيب كانت، ولا تزال، مواسم استثمار لصالح بسط الإيرانيين نفوذهم

هل تتبنّى الشعوب في حالات الصراع الداخلي، والذي يتداخل مع تعدٍّ إقليمي أو تدخل خارجي، تشريعاً للتعاون مع الاحتلال وبقائه؟ هل هذا الخطاب كان يروج في الأقطار العربية، وبالتالي ما دامت أنظمة في الخليج العربي مثلاً مجرمة في سياساتها في حق الإقليم وشعوب المنطقة، فيجب في المقابل أن يُعزّز الاحتلال الإيراني لأيّ قطر عربي، هل هذه القاعدة ممكن أن تروج لصالح الأميركيين أو الروس أو الأوروبيين.

يدرك العقل السياسي المراقب في المنطقة أنّ منابر المزايدة الإيرانية في مواجهة تل أبيب كانت، ولا تزال، مواسم استثمار لصالح بسط الإيرانيين نفوذهم، وهي مادّة صخب مهمة استراتيجياً للجمهورية الإيرانية، لمواصلة اقتطاع الصوت والضمير العربيين، تحت هتاف الموت لإسرائيل. ولم تمت إسرائيل، لكنّ أطفال سورية والعراق واليمن ولبنان يُقتلون، ويذبح مستقبلهم.

(كاتب عربي في كندا)

«مواطنون ضدّ الانقلاب» في تونس... الإمكان وحدوده

عبدالله جنوف

أحيت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» في تونس الأمل في مغالبة الانقلاب، لإسقاطه أو منعه من تطبيق برنامجه كما يخطّط على الأقلّ. واستطاعت أن «تتجاوز» تناقضاتها الداخليّة، وتخرج من حالة العجز إلى المعارضة الفعليّة، فحرّكت جمهوراً متعدّد الاتجاهات الفكريّة والسياسيّة، وقادت تحرّكات سياسيّة (وقفات، مسيرات، ندوات صحافيّة)، جديدها أخيراً اعتصام المضربين عن الطعام، وما جرى في مقرّه من نقاش سياسي، لمحاولة صياغة تصوّر مشترك لمواجهة الانقلاب. ويقال إنّ أشكالاً أخرى من معارضة الانقلاب ستنظّم في الجهات قريباً.

ووضعت المبادرة سقفاً للإضراب، هو «إنجازُ الالتئام السياسيّ الوطنيّ من أجل بديل ديمقراطي وطنيّ بعد سقوط الانقلاب، وارتقاءُ المجتمع المدنيّ إلى مستوى الدفاع عن الديمقراطية والحريّة»، كما قال العضو البارز في «مواطنون ضدّ الانقلاب»، الحبيب بوعجيلة. وأهمّ غايتين يطمح إليهما الإضراب الآن: «توحيدُ الحركة الديمقراطيّة على مقاومة الانقلاب وكذلك على إعداد البديل السياسيّ للحكم بعد سقوط الانقلاب»، و«إعادةُ بناء المجتمع المدنيّ الذي اندثر كلُّ ما استُثمر فيه ليكون مدافعاً عن الحقوق والحريّات».

حراك «مواطنون ضدّ الانقلاب» إنجاز حقيقيّ بعد البَهْتة التي أخذت المواطنين منذ 25 يوليو/ تموز (2021)، إلّا أنّ المبادرة لا تملك قوّة ماديّة ولا رمزيّة تواجه الانقلاب، فـ«المبادرة الديمقراطيّة» لم تصر بعدُ مشروعاً جامعاً يتّفق عليه التونسيّون، و«مواطنون ضدّ الانقلاب» لا يملكون القدرة الفعليّة على قيادة الشارع الديمقراطيّ. وإنّما هم واقعون بين قوّتين: الانقلاب الذي لا يستثني أحداً ولا شيئاً من التجربة الديمقراطيّة، ويريد أن يمسح الطاولة مسحاً تامّاً، وتساعده على ذلك القوّةُ الصلبة والإدارةُ والدولة العميقة داخليّا، والجهات الخارجيّةُ المؤيّدة له؛ والقوّة الثانية المنتظم الحزبيّ التقليديّ الذي «تطوّع» بقاعدةٍ شعبيّةٍ لملء الشارع في المسيرات، و«تطوّع» بوجوه معروفة للمشاركة في إضراب الجوع، وبزيارات تأييد للمضربين. لكنّ «المتطوّعين» للتظاهر وللإضراب يرجعون، في موقفهم النهائيّ، إلى أحزابهم لا إلى المبادرة، فهم شعب الأحزاب لا أنصار المبادرة. ويمكن القول إنّ منطق الأشياء يقتضي أن يبيّت المنتظم الحزبيّ التقليديّ نيّة ضرب الانقلاب بالمبادرة ليعود إلى الحكم/ العمل السياسيّ التقليدي، فدورُه الآن مساعدةُ المبادرة على إنهاك الانقلاب، لا تقديمها لقيادة الحراك وتأسيس الجديد.

ويوضّح النقاشُ الذي دار في مقرّ إضراب الجوع حدودَ «المبادرة الديمقراطيّة»، فمن أهمّ نقاطه أنّ الاتّفاق على المشترك الديمقراطيّ يقتضي نقد التجربة الديمقراطيّة منذ 2011، وينبغي أن يسبقه نقد ذاتيّ يعترف فيه كلّ حزب بأخطائه. وهنا يقع الاختلاف بين رأيين على الأقلّ: يقول أوّلهما إنّ أخطاء الحكم بعد الثورة تتحمّلها حركة النهضة وحدها، ويسكت عن الأطراف الأخرى، ومنها النقابات، والدولة العميقة، ولوبيّات المال، والأحزاب الفاشيّة، والمطلبيّة الشديدة المدعومة من الأحزاب. ويُنقل عن بعض القيادات الحزبيّة المعبّرة عن هذا الرأي قولُها: «لا أريد أن يذهب حصادي إلى بيدر النهضة». والرأيُ الثاني موقفُ «النهضة» التي ترى أنّ الأحزاب كلّها مسؤولة، وعليها أن تنقد نفسها ويتحمّل كلّ حزب منها مسؤوليّته على قدر حجمه ومشاركته. ويرى أنصارها أنّ وزنهم في الشارع الديمقراطيّ ينبغي أن يضمن حقّهم في أن يكون لهم ممثّلون في قيادة التحالف الحزبيّ الذي يُراد تأسيسه، إذ لا يعقل عندهم أن يخوضوا صراع مواجهة الانقلاب ثمّ يُقْصَوْن، فتستفيد من نضالهم الأحزاب والنقابات التي لم ترفض الانقلاب، بل عبّرت عن رفض بعض سياسات قيس سعيّد وأفكاره.

> المبادرة لم تهيّئ أفقاً من نشاطها الخاصّ، ولا من المنتظم الحزبيّ التقليديّ، ولا من التأييد الخارجيّ للتجربة الديمقراطيّة

وخلاصة هذا المشهد المركّب أنّ مغالبة الانقلاب مواقفُ لا موقفٌ، وفيها قيادةٌ نشيطةٌ بلا قاعدة شعبيّة، وأنّ المنتظم الحزبيّ ما زال يفكّر في مواجهة الانقلاب بعقليّة الصراع الحزبيّ وفي دائرة حساب المكاسب الصغيرة، لا في دائرة الدفاع عن المشترك الديمقراطيّ المهدّد. والأصوات المخالفة التي ارتفعت في بعض الأحزاب بعيْد الانقلاب، خفتت، ولم تتحوّل إلى إمكانات انشقاق مؤسِّس، ولم توجد بعدُ في المبادرة القيادةُ القادرة على استيعابها. وأمّا اتّحادُ الشغل فلم يحسم موقفه بعدُ، وقد قال بوعجيلة، في شرح موقف الاتّحاد، إنّه «سيتابع ديناميكيّة مواجهة الانقلاب، وسنجده في اللحظة المناسبة في المكان الصحيح». لكن، من يوصل البلاد إلى اللحظة المناسبة؟ لا أحد إلّا المستعدّون للقفز في فم القرش من عموم القواعد الشعبيّة إذا حرّكتها أحزابها.

لهذا يمكن القول إنّ المبادرة لم تهيّئ، إلى اللحظة، أفقاً من نشاطها الخاصّ، ولا من المنتظم الحزبيّ التقليديّ، ولا من التأييد الخارجيّ للتجربة الديمقراطيّة. وهي بتقييم إيجابيّ تضحيةٌ من أجل الحرّيّة والديمقراطيّة، تضاف إلى تضحيات سابقة؛ وهي أيضا حراكٌ سياسيّ ضروريّ في طريق تجديد العقل السياسيّ التونسيّ ومراكمة الفكر الديمقراطيّ. وهي، بتقييم سلبي، استحثاثٌ للمواجهة المباشرة في بلدٍ لا يتحرّك إلّا بطاقة التعفين الاجتماعي - السياسي. فإضرابُ الجوع وما يمكن أن يترتّب عليه من نتائج خطيرة على المشاركين فيه، وتعميمُ الإضرابات والاعتصامات، وتسخينُ الشعب أيّاماً عصيبة محتملة، إلخ .. هذا كلّه محاولة للوصول إلى «اللحظة المناسبة» التي تشعر فيها الأحزاب واتّحاد الشغل وعموم المواطنين باجتماع شروط إسقاط الانقلاب، وإمكان تسوية سياسيّة جديدة. والمشكلة الحقيقيّة أنّ هذه اللحظة المناسبة التي يريد «مواطنون ضدّ الانقلاب» صناعتها والبناء عليها، يتحيّنها اتّحادُ الشغل والمنتظم الحزبيّ التقليديّ لطلب الموقع بعدها، ويخنقها الانقلاب.

(أستاذ جامعي تونسي)

اللغة السياسية «المضلِّلة» وفنّ حصد الرقاب السورية

عبير نصر

«بكوا في أول الأمر ثم ألفوا وتعوّدوا، إنّ الإنسان يعتاد كلّ شيء، يا له من حقير». كتبها دوستويفسكي يوماً. كان يدرك يقيناً أنّه لا يُوثَق بالإنسان، لأنّ في جبلته الاستعداد للطأطأة مع كلّ طغيان، ما لم توجد ضوابط ومراقبة. وكان يدرك أنّ الأنظمة الدكتاتورية توظف هذه الحقيقة بتدجين الإنسان الحرّ بزرع الأوهام، وتلقينه إياها، ليُؤثر الأمن والاستقرار على حريته. ويبدو أنّ نبوءة الروائي الروسي قد وجدت طريقها لتتحقّق في سورية، بوجود دكتاتور يحتقر الشعب بقسميه الواعي وغير الواعي، المتكلم والصامت، فيعامل الأولين بالمعتقلات، ويُخضع الآخرين لعمليات غسيل مخّ عنيفة، تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم. على هذا، نجح النظام السوري في صياغة عالم متخيل، لا يوجد إلا داخل لغته القمعية وشعاراته البائسة، وتقديمه بوصفه العالم المثالي الذي يعيش فيه السوريون. عالم قائم على استراتيجيةٍ فظيعة: «أن تسيطر على شعبٍ بأكمله يعني أن تزجّه في وطنٍ بلا أمل». ويبدو الارتباط الوثيق بين اللغة والشعارات وبين السلطة الحاكمة منطقياً جداً في سورية، للدفاع عن سياساتٍ لا يمكن تبريرها في الواقع، فاللغة الفاسدة «المضلِّلة» وحدها ما جعلت الأكاذيب تلبس ثوب الحقائق المطلقة، بينما تُحارَب اللغة الصالحة الكاشفة، بما يؤدّي إلى اختفائها وتواريها. هذه الإشكالية بين اللغتين تأتي من طبيعة الظروف المأزومة التي يعيشها السوريون اليوم، لأنّها تجيبنا على سؤالٍ جوهري لدى تعرّضنا لتقييم خمسة عقودٍ من الاستبداد: ماذا حصدنا؟ سؤال فيه من التعرية والكشف لجبال من الهزائم ما لا يطيقه أيّ شخص متوازن. هزائم تطرح أسئلة أخرى من قبيل: هل حرّرنا الأرض؟ هل ازدهر الاقتصاد بما يضمن حقاً قدرتنا على الوقوف من دون خلخلةٍ اقتصادية أو ارتجاجاتٍ اجتماعية عميقة؟ هل تعمّق التوجه القومي؟ هل وصلنا إلى علاقةٍ سويةٍ بين السلطة والمواطن؟ هل الأخلاق العامة تسير إلى النضج أم إلى تدهور متزايد؟

وبالتساوق مع ما سبق، ثمّة رؤى مختلفة حول «اللغة السياسية» وآليات ممارستها في المجتمع السوري. والاعتقاد السائد أنّ هذه الرؤى، على تبايناتها، كانت أقربَ إلى الرؤية الذاتية أو المصلحية منها إلى الرؤية الموضوعية، لقدرتها على التحشيد العام، ثم توجيهه إلى إعلان الولاء المطلق للنظام الحاكم، وتلقّف خطابه الأيديولوجي بما يضمن بقاءه، وذلك بالاعتماد على نظرية التماهي الكامل بين الزعيم والشعب والوطن، فالشخص الذي يتطاول على الزعيم يكون قد أساء للوطن وللشعب كله. خذ مثالاً آخر من المستجدّات السورية: «تعديل مشروع قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية الصادر عام 2012»، والذي تضمن لغة متطرّفة تشدّد العقوبات على كلّ من ينشر أخباراً كاذبة على الشبكة المعلوماتية، يصل بعضها إلى سبع سنوات سجناً، وغرامات مالية، منها ما وصل حتّى عشرة ملايين ليرة سورية. في وقتٍ أهابت فيه وزارة الداخلية برواد مواقع التواصل توخّي الدقة والحذر والابتعاد عن التواصل مع الصفحات المشبوهة، والتي لها ارتباطاتٌ خارجية، أو التفاعل معها أو تزويدها بمعلومات، حتى لا يتعرّضوا للمساءلة القانونية. وفي الحقيقة، تمارس الوزارة سياسة «دسّ السمّ في العسل» لمجرّد طرحها مصطلحات من قبيل: «النيل من هيبة الدولة .. المساس بالوحدة الوطنية .. إثارة الرأي العام .. إلخ»، بحكم كونها عناوين فضفاضة للغةٍ غريبةٍ عن الساحة السياسية السورية التي كانت في خمسينيات القرن الماضي أشبه بوردةٍ وسط صحراء العرب القاحلة. لغة تؤكّد العمل المبطن في جزءٍ لا يستهان به من زوايا التعديل الجديد، على إغلاق آخر متنفسٍ للمواطن السوري، بعد حرمانه من أدنى متطلبات الحياة الكريمة. والأمر لم يعد يتوقف على تجاوز الخطوط الحمراء التي تمسّ مكانة الرئيس والجيش والمخابرات، بل أصبح حديث الشارع عن انقطاع الكهرباء ونقص الوقود وارتفاع الأسعار وثبات أجور الموظفين، بمثابة مؤامراتٍ فاجرةٍ تُسهم في «إضعاف الشعور القومي» أو «وهن نفسية الأمة». وهذا يعني صراحةً أنّ صياغة المصطلح بهذا الشكل الزئبقي، مع عقوبته المبالغ فيها، هو لإدخال أيّ سوريّ تحت عباءته، ومهما علا شأنه، ما يوازي عقوبة الخيانة تماماً!

في وقت مضى، هاجم بشار الأسد مواقع التواصل، بقوله إنّها «أسهمت بشكل كبير في تردّي الأوضاع داخل البلاد». لذا ليس غريباً أن يصدُر هذا النوع من القوانين، بينما خطرها لا يوفر حتّى الموالين المتطرّفين الذين ارتفع سقف نقدهم اليوم ليطاول شخص الرئيس نفسه. وفي الحقيقة، آن الأوان ليظهر على السطح حجم الكارثة التي تسبّب بها الحاكم الفاسد، وبات من الطبيعي أن تكون هناك ردّات فعلٍ عنيفةٍ ضد نظام جاهز دائماً لابتكار طرقٍ جديدة في فنّ حصد الرقاب إن ارتفع الرأس، ولو قليلاً، عن مستوى القطيع. قصارى القول، يردّ الأسد على «صراخ الجياع» بقوله: «ها نحن ذا بالمرصاد، لم نتغير ولن...»، فابن أبيه أخذ الاحتياط، ومنذ عام 2012 عبر المرسوم 17 بديلاً عن إلغاء قانون الطوارئ، إلى جانب دوره الخبيث في خصخصة الأمن والقمع، لتقوم مؤسسات غير حكومية، كالمؤسسات الدينية أو المنظمات الشعبية التي ترعاها الدولة لتعويم المجتمع المدني، بدورٍ قمعي وتعسّفي واضح. بمعنى، مرّت الثورة بكلّ حمولاتها وبقي الأسد. وعليه، لا بدّ من العودة إلى الدولة الأمنية وإخضاع الشعب للغة «القيادة الحكيمة» الموارِبة. فمن المخلّ والمشوّه لواقع استعراض الإنجازات وإبراز روعة اللوحة الفسيفسائية للشعب «الصامد» أن ينفث المتآمرون سموم أخبار ملفقة، أو يأتوا على شكاياتٍ تافهة، من قبيل تراجع مستوى المعيشة للحدّ الذي دفعهم إلى حاويات القمامة لتلقّف ما يسدّون به رمقهم، وما شاكل من أمورٍ ثانوية إذا ما قيست بانتصارات القائد التاريخية وهزيمته المؤامرة الكونية، بينما الشعب السوري موجودٌ أصلاً للتسليم بقداسة «القائد الخالد» الذي يحكم حتّى من قبره، والاعتياد على لغته الفاسدة، الثابتة والقطعية، والتي من شأنها أن تسهم في إطالة عمر المأساة السورية تحت أقنعةٍ مختلفة، لتستمر المناورة واللهو الرخيص مع التاريخ.

> دكتاتور يحتقر الشعب بقسميه الواعي وغير الواعي، المتكلم والصامت، فيعامل الأولين بالمعتقلات، ويُخضع الآخرين لعمليات غسيل مخّ عنيفة

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads